

السعودية تدرج مرحلة جديدة في مشاريع الطاقة المتجددة

أرامكو تنضم إلى تحالف أكوا باور لبناء مزرعة عملاقة للطاقة الشمسية بمدينة سدير الصناعية

يعكس تدشين السعودية وهي أحد أبرز البلدان المنتجة للنفط في العالم مرحلة جديدة في مشاريع الطاقة المتجددة أن السباق المتسارع نحو استثمار الطاقات الصديقة للبيئة تبقى أولوية ضمن أجندة الحكومة لتنويع الاقتصاد رغم شكوك البعض في أنها ستظل بعيدة عن منافسة الوقود الأحفوري، الذي يعد المصدر الرئيسي للطاقة لعقود طويلة.

الرياض - وضعت السعودية قدامى أخرى في اتجاه بلورة استراتيجيتها المتعلقة بالتحول إلى الطاقة البديلة مع اكتفاء جمع التموليات لأحد أكبر مشاريع الطاقة الشمسية في العالم والذي سيقوده تحالف من الشركات المحلية في مقدمتها أكوا باور المتخصصة في حلول الطاقة المتجددة وعملاق النفط أرامكو.

وأعلنت أكوا باور لتشغيل محطات توليد الطاقة وتحلية المياه الأحد عن نجاحها في تحقيق الإغلاق المالي لمشروع سدير للطاقة الشمسية ضمن برنامج صندوق الإستثمارات العامة (الصندوق السيادي) للطاقة المتجددة.

وأضاف "نسعى إلى الإسهام بفعالية في تعزيز المحتوى المحلي من خلال فتح الآفاق وإتاحة الفرص أمام الشركات المحلية في قطاع الطاقة المتجددة".

ومن المقرر أن تصبح محطة سدير للطاقة الشمسية، والتي تبلغ قيمتها الإستثمارية 3.4 مليار ريال (نحو مليار دولار) من أكبر محطات الطاقة الشمسية في العالم التي يتم تنفيذها من خلال متعاقد واحد، إلى جانب كونها الأكبر من نوعها على مستوى السعودية.

وعلى الرغم من أن السعودية كانت بطيئة في الابتعاد عن الوقود الأحفوري لصالح الطاقة النظيفة لكنها أظهرت عزما على تحقيق أهداف المحافظة على المناخ من خلال مشاريع للطاقة البديلة بما فيها إنتاج الهيدروجين الأخضر في مشروع نيوم الضخم البالغ قيمته نصف تريليون دولار.

ويمثل هذا المشروع خطوة مهمة ضمن برنامج الطاقة المتجددة للصندوق السيادي الذي يتضمن تطوير 70 في المئة من قدرة توليد الطاقة المتجددة في السعودية بحلول عام 2030 بما ينسجم مع أهداف رؤية التحول الاقتصادي وتنوع موارد الدخل.

وكان قد تم الإعلان عن مشروع سدير للطاقة الشمسية لدى افتتاح ولي العهد الأمير محمد بن سلمان محطة سكاكا للطاقة الشمسية في شهر أبريل الماضي. وقال وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان حينها إن المشروع "سيكون الأكبر في البلاد عندما يبدأ التشغيل".

وجاء الإعلان عن مشروع سدير في إطار استراتيجية صندوق الثروة السيادي للفترة بين 2021 و2025 التي تركز على إطلاق قدرات القطاعات غير النفطية الواعدة لتعزيز جهود الحكومة في تنوع مصادر الدخل من خلال تفعيل

مليون طن سنويا مساهمة المحطة في خفض الانبعاثات الكربونية

محطة سدير للطاقة

- 1 مليار دولار قيمة المشروع الذي يعد من بين الأكبر في العالم
- 1500 ميغاواط طاقة إنتاج المحطة مع بدء تشغيلها في 2022
- 185 ألف وحدة سكنية ستقوم المحطة بتغطية طلبها على الكهرباء
- 2.9 مليون طن سنويا مساهمة المحطة في خفض الانبعاثات الكربونية

وكشفت الشركة، في بيان على موقعها الإلكتروني عن انضمام سابكو، الشركة المملوكة بالكامل لأرامكو، إلى التحالف مع أكوا باور وبديل، الشركة المملوكة بالكامل لصندوق الإستثمارات العامة.

وستملك أكوا باور، الذي يحوز الصندوق السيادي نصف أسهمها، حصة 35 في المئة ونفس مقدار الأسهم ستكون للشركة فيما تحصل أرامكو على الحصة المتبقية في شركة سدير الأولى للطاقة المتجددة التي تم تأسيسها خصيصا للمشروع.

وقال رئيس مجلس إدارة أكوا باور محمد ابونيان في بيان الشركة إنه "مع وصول العالم إلى منحنى حاسم في الجهود المبذولة للتصدي لظاهرة تغير



الاستثمار الأمثل في المستقبل

العالمية إلى التحول إلى طاقة صديقة للبيئة. وقال الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو أمين ناصر الأسبوع الماضي، إن الشركة "تدرس إنتاج الهيدروجين وتصديره حتى في الوقت الذي تستثمر فيه لتوسيع طاقة إنتاج النفط ومبيعاته".

ويسعى الصندوق السيادي والشركات التابعة له إلى رفع الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ليصل إلى حوالي 1.2 تريليون ريال (320 مليار دولار) بشكل تراكمي بنهاية عام 2025.

وتخطط الرياض لإنتاج 41 غيغاواط من الطاقة الشمسية بحلول عام 2040 كما تشير إلى ذلك تقارير دولية والتي ترى أن دعم نمو الطاقة الشمسية يحتاج لتوفير التمويل وإبرام شركات إستراتيجية إضافة إلى إجراء إصلاحات استباقية لسياسات الطاقة.

الكوري والشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكوب) وشركة الراجحي المصرفية للاستثمار وبنك ستاندرد تشارتد كمقرضين ومنسقين رئيسيين وسيتم تقديم التسهيلات التمويلية المرحلية من قبل بنك البلاد وبنك ساب وبنك أس.إم.بي.سي إنترناشونال وبي.إل.سي.

ويعد استثمار أرامكو في مشروع محطة سدير أول مشاركة من جانبها مع صندوق الإستثمارات العامة في تحقيق برنامج الطاقة المتجددة للصندوق، ما يعكس جهود الشركة لتطوير حلول الطاقة المستدامة في عملياتها وداخل البلد الخليجي.

وتتطلع مجموعة النفط السعودية العملاقة إلى الإنفاق على مشاريع الطاقة المتجددة جنبا إلى جنب مع الصندوق السيادي الذي تبلغ احتياطياته نحو 430 مليار دولار، في ظل سعي الاقتصادات

ويعتمد المشروع على نظام التمويل بحق الرجوع المحدود، حيث تتم هيكلة القرض الرئيسي كدينون مصغرة وميسرة بمدة سداد تبلغ 28 عاما، ويتمويل تقليدي وإسلامي.



محمد ابونيان

السعودية تفخر بدورها في جهود التحول بقطاع الطاقة عالميا

كما يتميز الهيكل التمويلي بمجموعة من التسهيلات المرحلية التي تعتمد على حقوق الملكية، وتوفرها بنوك محلية ودولية لدعم استثمار المجموعة في حقوق ملكية المشروع. وتشمل مجموعة المؤسسات التي تمول هذا المشروع بنك ميزوهو المحدود وبنك الرياض وبنك التنمية

فرص النمو للقطاعات الاستراتيجية الحيوية. ومن المتوقع أن تبدأ المرحلة الأولى من تشغيل المشروع الواقع بمدينة سدير الصناعية خلال النصف الثاني من 2022، بطاقة إنتاجية تبلغ 1500 ميغاواط. وستسهم محطة سدير للطاقة الشمسية في تلبية احتياجات 185 ألف وحدة سكنية من الطاقة وخفض الانبعاثات الكربونية بحوالي 2.9 طن سنويا.

كما سجل مشروع سدير للطاقة الشمسية ثاني أقل تكلفة إنتاج للكهرباء من الطاقة الشمسية عالميا حيث تبلغ التكلفة 1.2 سنتا لكل كيلواط للساعة. وقد تم توقيع اتفاقية لبيع الطاقة مع الشركة السعودية لشراء الطاقة لمدة ربع قرن والذي يمثل خطوة مهمة ضمن برنامج الطاقة المتجددة التي ينفذها تحت مظلة البرنامج الوطني للطاقة المتجددة.

العراق يعقد شراكات جديدة مع إيني وبي بي لتنمية حقول النفط

البيصر (العراق) - بمنح إصرار الحكومة العراقية على تنمية حقول النفط في مختلف محافظات البلاد لتحقيق إيرادات أكبر مستقبلا رغم مناخ الأعمال الذي يتسم بالضبابية دفعة لشركات الطاقة العالمية بغية استكشاف الفرص الإستثمارية في قطاع النفط والغاز والطاقات البديلة في البلاد.

وأعلن العراق الأحد أنه وقع مع شركات التراخيص النفطية الأجنبية عقودا لحفر آبار نفطية جديدة، واستصلاح عشرات الحقول المنتجة في كركوك وبيغداد والبصرة وميسان والناصرية.

وتأتي هذه الشراكات في إطار خطة طويلة الأمد لزيادة الإنتاج النفطي إلى ثمانية ملايين برميل يوميا في نهاية عام 2027 كان قد أعلن عنها وزير النفط إحسان عبدالجبار الأسبوع الماضي. ويبدو أن هذه العقود قد تقطع الشك قليلا بعد أن برزت شكوك بشأن مستقبل هذا القطاع الحيوي المهدد جراء اضطراب السياسات واستنزاف الفساد في مفاصل الدولة وحالة عدم الاستقرار الاجتماعي والأمني التي طال أمدها وجعلت العراق بلدا طاردا للمستثمرين في مختلف القطاعات.

ونقلت صحيفة "الصباح" المحلية عن مدير شركة الحفر العراقية التابعة لوزارة النفط باسم عبدالكريم الأحد أن "الشركة

البيصر (العراق) - بمنح إصرار الحكومة العراقية على تنمية حقول النفط في مختلف محافظات البلاد لتحقيق إيرادات أكبر مستقبلا رغم مناخ الأعمال الذي يتسم بالضبابية دفعة لشركات الطاقة العالمية بغية استكشاف الفرص الإستثمارية في قطاع النفط والغاز والطاقات البديلة في البلاد.

وأعلن العراق الأحد أنه وقع مع شركات التراخيص النفطية الأجنبية عقودا لحفر آبار نفطية جديدة، واستصلاح عشرات الحقول المنتجة في كركوك وبيغداد والبصرة وميسان والناصرية.

وتأتي هذه الشراكات في إطار خطة طويلة الأمد لزيادة الإنتاج النفطي إلى ثمانية ملايين برميل يوميا في نهاية عام 2027 كان قد أعلن عنها وزير النفط إحسان عبدالجبار الأسبوع الماضي. ويبدو أن هذه العقود قد تقطع الشك قليلا بعد أن برزت شكوك بشأن مستقبل هذا القطاع الحيوي المهدد جراء اضطراب السياسات واستنزاف الفساد في مفاصل الدولة وحالة عدم الاستقرار الاجتماعي والأمني التي طال أمدها وجعلت العراق بلدا طاردا للمستثمرين في مختلف القطاعات.

ونقلت صحيفة "الصباح" المحلية عن مدير شركة الحفر العراقية التابعة لوزارة النفط باسم عبدالكريم الأحد أن "الشركة

تسارع نمو تأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة في عُمان

المصرفية التي تقدمها هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأصحاب هذه المشاريع. وكانت الهيئة قد ناقشت طلبه العامين الماضيين لإطلاق مجموعة من الفرص الإستثمارية لبرود الأعمال بغية خفض معدل البطالة، التي تستوجب تغييرات هيكلية في بنية الاقتصاد وزيادة الاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تساهم في التنمية المستدامة.

ومنذ تولي السلطان هيثم بن طارق الحكم العام الماضي تبذل الحكومة مساع كبيرة أسوة بجيرانها في المنطقة بتشجيع الشباب على تأسيس مشاريع خاصة وعدم انتظار الحصول على وظيفة تقليدية في مؤسسة حكومية أو في شركة خاصة. وتعهد السلطان هيثم في يونيو الماضي عقب احتجاجات نادرة على البطالة بتوفير 32 ألف وظيفة، ودعم شركات القطاع الخاص التي توظف العمانيين في بلد تقراوح فيه نسبة البطالة بين 5 و10 في المئة من تعداد سكان يبلغ نحو 4.6 مليون نسمة.

وبحسب البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات والتي نشرته وكالة الأنباء العمانية الرسمية الأحد فقد نما إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النصف الأول من 2021 بواقع 23.1 في المئة. وتظهر بيانات هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن عدد الشركات بلغ بنهاية يونيو الماضي أكثر من 54.7 ألف شركة مقارنة مع أكثر من 44.4 ألف شركة على أساس سنوي.

ويؤكد مهتمون بالشأن الاقتصادي العماني أن هذه الطفرة في إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة تعود بالأساس إلى حزم الدعم والتسهيلات والحوافز

مسقط - بدأت سلطنة عمان تكتسب قدرة كبيرة على إقناع الشباب لإطلاق مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة، وهو مجال إستراتيجي ترى الحكومة أنه مهم في طريق تجسيد سياسة التوطين على أرض الواقع وكذلك دعم مناخ الأعمال لدفع عجلة التنمية في أضعف اقتصادات منطقة الخليج العربي.

وأكدت أخص الإحصائيات أن الحكومة العمانية بدأت تجني فعليا ثمار سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تقوم بها منذ شهور طويلة بعد أن أثبتت المشروعات الصغيرة والمتوسطة أنها تنمو بشكل متسارع منذ بداية العام الجاري.



أساس مهم لبناء الاقتصاد